

دراسة مقارنة بين النظام الجبائي للصيرفة التقليدية و النظام الجبائي للصيرفة الإسلامية في الجزائر
Title in english : A comparatif study between traditional banking and Islamic banking in Algeria

زوانب غريسية

مخبر إدارة الجماعات المحلية والتنمية المحلية، جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر، الجزائر، ghericia_zouaneb@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/07

تاريخ القبول: 2023/04/24

الملخص:

فتح القانون 20-20 المنظم للعمليات المصرفية المجال لتطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية، لكن تطبيقها يتطلب إجراءات مرافقة على مستوى القوانين الجبائية. الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الاختلافات بين النظام الجبائي للصيرفة التقليدية و النظام الجبائي للصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل القوانين التي تحدد كيفية تطبيق عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر. اتبعنا المنهج الوصفي و التحليلي للإطار الجبائي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

و قد توصلنا إلى النتائج التالية: تختلف الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية في احتساب العوائد حيث أن عوائد الأولى في الغالب تكون من الفوائد أما الثانية فهي تعتمد على عوائد من استثمارات حقيقية. تعامل منتجات الصيرفة الإسلامية بنفس المعاملة ضريبيا إلا إذا استثنينا وجود بعض الامتيازات لصالح الصيرفة الإسلامية وهذا بسبب عدم وضوح القواعد المنظمة لها.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة التقليدية، الصيرفة الإسلامية، النظام الجبائي، جباية الصيرفة التقليدية، جباية الصيرفة الإسلامية

تصنيف E62, G21, H20, Z120:JEL

Abstract:

The law of 20-20 regulating banking operations have opened the way to implement Islamic banking in Algerian banks, but its implementation requires accompanying measures at the level of fiscal laws. The aim of this study is to find out the differences between the fiscal system of traditional banking and the fiscal system of Islamic banking in Algeria. we have used the descriptive and analytical approach to the fiscal framework of islamic banking in Algeria.

We reached the following results :islamic banking differs from conventional banking in calculating returns, that are mostly interest in the ones, while they depends on islamic banking to returns from real investments. Islamic banking products are treated with the same tax treatment , unless we exclude the presence of some privileges and exemptions in favor of islamic banking due to the lack of clarity of the rules governing them.

key words : Conventional banking, islamic banking, taxes system, taxes treatment of traditional banking, taxes treatment of islamic banking

JEL Classification Codes: E62, G21, H20, Z120

1. مقدمة:

تُعتبر الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية كواحدة من أسرع القطاعات المصرفية نمواً حيث يفوق نموها معدل نمو القطاع المصرفي التقليدي، فقد أظهر المسح السنوي الذي أجرته مجلة The Banker حول التمويل الإسلامي حول العالم في نهاية العام 2016 أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1,440 مليار دولار عام 2016، أي بمتوسط زيادة سنوية بلغت 12.72%.

قامت الجزائر ككل الدول بانتهاج الصيرفة الإسلامية في تعاملاتها منذ التسعينات، عن طريق الترخيص بإنشاء بنوك إسلامية لكنها لم توفر لها الإطار التشريعي إلا في السنوات الأخيرة من أجل جذب الأموال وتشجيع الادخار. الاتجاه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر عرف عدة أشكال منها الفروع الأجنبية للبنوك الإسلامية، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالإضافة إلى السماح بإنشاء بنوك إسلامية.

هذه الاجراءات عرفت تغيرات على المستوى التنظيمي والقوانين المرافقة لها وكذا النظام الجبائي الذي يتغير حسب التحول إلى الصيرفة الإسلامية منذ وضعها حيز التنفيذ في المؤسسات المصرفية.

الغرض من هذه الدراسة هو معرفة كيفية جباية المعاملات المصرفية الإسلامية في النظام الجزائري حسب قانون المالية 2022 مقارنة بالصيرفة التقليدية نظرا لخصوصية نشاطات الصيرفة الإسلامية.

الإشكالية :

كيف تتم المعالجة الجبائية للمعاملات المصرفية الإسلامية في الجزائر؟

لمعالجة هذه الإشكالية سنحاول الإجابة على الأسئلة الجزئية التالية:

❖ ما هي الصيرفة الإسلامية؟

❖ ما هي المعاملات المصرفية في الجزائر؟

❖ كيف تتم جباية المعاملات المصرفية الإسلامية في الجزائر؟

من أجل الإجابة على الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

❖ المعاملات المصرفية الإسلامية تختلف عن المعاملات المصرفية التقليدية.

❖ تفرض على المعاملات المصرفية الإسلامية في الجزائر نفس النظام الجبائي.

أهمية الدراسة:

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة من حيث:

❖ حداثة الجزائر في ميدان الصيرفة الإسلامية.

❖ الاختلاف في تحديد العوائد بين الصيرفة التقليدية و الصيرفة الإسلامية.

❖ قلة الدراسات في موضوع جباية المعاملات المصرفية الإسلامية سواء في الجزائر أو في الدول الأخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الصيرفة التقليدية و الصيرفة الإسلامية.

- تبيان كيفية المعالجة الجبائية للصيرفة الاسلامية نظرا لاختلاف كيفية حساب العوائد مع الصيرفة التقليدية.

- مواكبة التغيرات التشريعية والمالية في الجزائر مع الاتجاه الى الصيرفة الاسلامية

- إثراء المكتبات الجامعية والدراسات العربية والاسلامية بهذا النوع من المواضيع.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتعريف بمفاهيم الدراسة، والتحليلي المقارن للنظام الجبائي المتعلق بالصيرفة التقليدية والصيرفة الاسلامية في الجزائر. تشمل الدراسة على العناصر التالية:

شرح المفاهيم الأساسية في الموضوع من البنوك الإسلامية المعاملات المصرفية الإسلامية والنظام الجبائي الجزائري.

إجراء مقارنة بين النظام الجبائي لكل من الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية في الجزائر حسب قانون المالية ل2022.

❖ ثم سنقدم النتائج والتوصيات.

2. الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة في موضوع جباية الصرفة الاسلامية قليلة في الجزائر نظرا لحدث التحول للصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية. لذا سنتعرض إلى بعض الدراسات من الدول العربية والجزائر:

1.2. **المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المصرف الإسلامي وعلاقته بالقانون الضريبي الساري العمل به. اعتمد الباحث على أسلوب المقارنة والتأصيل للمسائل الفقهية المتعلقة بمسألة المصارف الإسلامية. وقد خلص الباحث إلى ضرورة مواكبة المصارف الإسلامية للتطورات العلمية من الناحية المالية والمحاسبية وتعزيز الثقة مع مموليها بالاعتماد على قواعد الشفافية والوضوح والسرعة والتسهيل في الخدمات. وكذلك ضرورة العمل على تعديل القوانين وخاصة الضريبية والمصرفية من أجل خلق حالة من التكاملية والنص في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني. (محمود، المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية، 2005)

2.2. **البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة:** هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالبنوك الإسلامية وأهميتها وخصوصية هذا النوع من البنوك وكيفية خضوعها للتشريع الضريبي. تناولت القوانين الضريبية وكيفية خضوع البنوك الإسلامية للتشريع الضريبي في كل من فلسطين وسوريا والأردن. خرجت بمجموعة من النتائج والتوصيات منها أن البنوك الإسلامية بنوك ذات طبيعة خاصة لأنها تخضع في جميع معاملاتها لقواعد الشريعة الإسلامية وأنه يجب على المشرع الضريبي أن يلتفت إلى خصوصية هذا النوع من البنوك وأن يتم سن تشريع خاص يتعلق بالبنوك الإسلامية وآلية عملها (الخماش، 2007).

3.2. شرح لقياس و جباية حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية (دراسة ميدانية على المصارف السودانية):

هذه الدراسة هي عبارة عن مقترح لقياس و جباية زكاة حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية، هي دراسة ميدانية على المصارف السودانية، تمثلت المشكلة في تنامي هذا النوع من الأموال لدى المصارف الإسلامية، و ينبغي على ولاة الأمر القيام بجبايتها و كذلك ضمان حصول المستحقين على حقوقهم فيها. (أحمد، 2020)

4.2. تصور نظام جبائي للصيرفة الإسلامية في ظل النظام الجبائي الحالي:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعالجة الجبائية لمعاملات الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال التطرق إلى أهم الضرائب المطبقة على صيغ الصيرفة الإسلامية وفقا للتشريع الجبائي الجزائري المعمول به. وقد خلصت الدراسة إلى أن المشرع الجبائي الجزائري لم يلتفت إلى خصوصيات صيغ الصيرفة الإسلامية واعتبرها أعمال تجارية كغيرها من الأعمال الخاضعة للضريبة التي يقوم بها المصرف الإسلامي الذي يعتبر هو الآخر مكلف بالضريبة شأنه في ذلك شأن باقي المكلفين بالضريبة يؤدي نفس الالتزامات الجبائية ويخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها الأشخاص الاعتباريين التابعين للنظام الجبائي الحقيقي (سماعين، 2021).

من خلال ما سبق بعض الدراسات السابقة بالنسبة لجباية المعاملات المصرفية الإسلامية عالجت الإطار النظري لتطبيق الضرائب على البنوك الإسلامية مع مقارنته بأنظمة أخرى أو تصورات عن كيفية تطبيقها. سنحاول في دراستنا توضيح كيفية معالجة المعاملات المصرفية الإسلامية جبائيا في الجزائر خاصة حسب قوانين المالية الحديثة أي بعد صدور قانون 20-20 المحدد للعمليات المصرفية الإسلامية في البنوك الجزائرية.

3. ماهية المصارف الإسلامية:

تعرف البنوك التقليدية بأنها مؤسسات مالية تلعب دور الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية (المودعين) وأصحاب العجز المالي (المقترضين)، أين تتحصل هذه الأخيرة على أرباح نتيجة الفرق بين الفائدة المطبقة على العمليتين (إيداع واقتراض). شهد العمل المصرفي العديد من التغيرات نتيجة لتطورات البيئة المالية والمصرفية والعولمة المالية، مما أدى إلى ظهور أزمات مصرفية هزت كيان العديد من الاقتصاديات العالمية و أبرز أهمية دور البنوك الإسلامية. سنتعرف فيما يلي على مفهوم و خصائص البنوك الإسلامية.

1.3. مفهوم البنوك الإسلامية:

تم تعريف البنك الإسلامي بعدة تعاريف:

- يعرف المصرف الإسلامي بأنه: "ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء" (عبد الفضيل، 2007، صفحة 39)
- وكذلك يعرف بأنه: "واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات و تحريكها، نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة و المشاركة، المتاجرة

الاستثمار المباشر، و تقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية نظير اجر بما يضمن القسط و التنمية و الاستقرار" (محمد، 2002، صفحة 16).

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبدون التعامل بالفائدة و هدفها الرئيسي تحقيق التنمية الاقتصادية و التكافل الاجتماعي في المجتمع.

2.3. خصائص المصارف الإسلامية :

تعرف المصارف الإسلامية بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية سنتناولها تباعا: (عبدلي، عبدلي، و عبدلي ، 2020 ، صفحة 67)

1.2.3. عدم التعامل بالفوائد الربوية:

إن أهم ما يميز المصرف الإسلامي عن التقليدي استبعاده التعامل بالفائدة، لاعتبار هذه الأخيرة من قبيل الربا الذي اجمع الفقهاء على تحريمه مراعاة منها لأحكام الشريعة الإسلامية، و ذلك بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع. و بدون هذه الميزة يصبح هذا المصرف كأى مصرف ربوي آخر.

2.2.3. الاستثمار في المشاريع الشرعية:

تسعى المصارف الإسلامية للاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع، و ذلك من خلال اعتمادها لصيغ المشاركة العادلة، التي تقوم على التعاون بين صاحب المال و طالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة.

3.2.3. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، و تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، تتوافق مع الضوابط الشرعية و تساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع. فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء.

4.2.3. الطابع العقائدي:

إن المصارف الإسلامية تقوم على إتباع أحكام الشريعة الإسلامية، و بالتالي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، وهذا يدفعنا إلى استثمار و تمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد و العباد و التقيد في ذلك بقاعدة الحلال و الحرام.

4. الصيرفة الاسلامية في الجزائر:

بعد ظهور القانون 20-02 الخاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر و الذي ينظم عمليات الصيرفة الاسلامية و يعرفها، عرفت العمليات المصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية إقبالا من

طرف المواطنين نظرا لخلو هذه العمليات من الربا. و تعرف في التشريع البنكي الجزائري أنها كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. (بنك الجزائر، 2020، صفحة 03)

فيما يلي سنتعرض إلى تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ثم إلى منتجات الصيرفة الإسلامية التي تم تحديد أطارها التنظيمي والتشريعي.

1.4. تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

بدأ نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ بداية التسعينات لكن لم يتم توسيع العمل به إلا في السنوات الأخيرة. سنقدم نبذة عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر ثم نشاطها في الفترة الحالية.

1.1.4. نبذة عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تعود تجربة الجزائر في البنوك الإسلامية إلى بداية التسعينيات حيث بدأت بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 1990/02/26 (بن عزة و بن لدغم، 2018، صفحة 82)، ثم تأسيس أول بنك إسلامي (وهو بنك البركة) لسنة 1990 م، ليتم إنشاء ثاني بنك إسلامي عام 2008، وهو بنك السلام الجزائري. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 04) ورغم عدم وجود إطار قانوني وتشريعي يمايز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، إلا أن البنكين (البركة والسلام) تمكننا من شق طريقهما لتجاوز الكثير من التحديات التي تواجههما وتحقيق نتائج جيدة مقارنة بالبنوك الخاصة الأخرى العاملة بالجزائر.

إلا أن صدور قانون ينظم العمل المصرفي الإسلامي لم يتم إلا مع نهاية عام 2018 ليصدر النظام 02 - 18 الخاص بالمالية التشاركية وإن لم يجد طريقه للتطبيق، ليصدر النظام رقم 02 - 20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الذي ألغى النظام 02 - 18، ليمهد الطريق لتبني منتجات التمويل الإسلامي على اختلاف أنواعها سواء من خلال البنوك التقليدية (العامة والخاصة) التي يمكنها فتح نوافذ خاصة بهذا الغرض أو البنوك الإسلامية الموجودة أصلا والتي كانت تشكيلة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها محدودة مقارنة بما يمكن أن توفره المالية الإسلامية (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 04).

2.1.4. وضعية الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

حاليا عدة بنوك تنشط في الصيرفة التقليدية فتحت شبائيك للصيرفة الإسلامية مثل البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري، وتنوعت المنتوجات المصرفية الإسلامية من المراهبة والاجارة المنتهية بالتملك، وقد نجحت في جذب عدد كبير من العملاء. بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد كان بنك البركة في الصدارة حيث أن ودائعه ارتفعت بنسبة 7.69% بين 2017 و 2018 بقدر 223995 مليون دينار جزائري كما أن تمويلاته ارتفعت بنسبة 12.02 بين 2017 و 2018 لتبلغ 156460 مليون دينار حسب تقرير بنك البركة السنوي في 2018 (بنك البركة، 2018). وقد بلغ مجموع الأصول الإسلامية في الجزائر في 2017 أي قبل صدور قانون الصيرفة الإسلامية 2340 مليون دولار أما الربح قبل الضريبة فقد بلغ 79.5 مليون دولار في 2017 (اتحاد المصارف العربية، 2017) ما يبين أهمية الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

بالرغم من هذه النتائج لا تزال حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية المحلية محدودة لا تكاد تتجاوز نسبة 3%، غير أن المأمول أن وضع الإطار القانوني للمالية الإسلامية أن يرفع حصة التمويل الإسلامية بشكل معتبر، خاصة مع التوجه الحالي نحو استكمال المنظومة التشريعية والأطر القانونية المنظمة لسوق الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك تنظيم العلاقة بين البنوك الإسلامية وبنك الجزائر (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 04).

2.4. منتجات الصيرفة الإسلامية:

تختلف منتجات الصيرفة الإسلامية باختلاف المصرف و النظام السائد حيث هناك منتجات تابعة للبنك الإسلامي وهناك ما يعرف ببعض المنتجات التابعة للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية والتي تقتصر على عدد قليل من المنتجات. سنستعرض فيما يلي منتجات الصيرفة الإسلامية مع العودة لمفهومها حسب قانون النظام 2020-02 الخاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.

تُخصّ العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الآتية: حسب النظام 2020-20 الخاص بالصيرفة الإسلامية: المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

1.2.4. المربحة :

هي عقد من العقود الاستثمارية التجارية، يتم بموجبه التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح، أي بيع السلعة بثمن التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري (بن عزة و بن لدغم، 2018، صفحة 82).

حسب النظام 2020-02 هي "عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين" (بنك الجزائر، 2020، صفحة 05).

2.2.4. المشاركة:

عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون الأصل -رأس المال- والربح أو الخسارة مشتركاً بينهم حسب ما يتفقون عليه (زروخي، بوعلاقة، و ختيري، 2020، صفحة 318). أما بالنسبة لتعريف النظام 2020-02 فالمشاركة "هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح" (بنك الجزائر، 2020، صفحة 06).

3.2.4. المضاربة:

مفهوم المضاربة هي عقد شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب آخر، والمضاربة هي أن يعطي الرجل المال ليتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً و تعد المضاربة أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي نوع من المشاركة بين رأس المال والعمل (رابح، 2021،

الصفحات 111-112). وكذلك هي "عقد يُقدّم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح" (بنك الجزائر، 2020، صفحة 07).

4.2.4. الإجارة :

تعرف بأنها عبارة عن تملك المنافع مقابل الأجرة (الكراسنة، 2017، صفحة 12)، و"هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد" (بنك الجزائر، 2020، صفحة 08).

4.2.5. السلم :

يقصد به بيع أجل بعاجل أي أنه بيع يتقدم فيه الثمن ليقبض بمجلس العقد وتتأخر فيه السلعة أو البضاعة (المسلم فيه) لأجل مسعى، أي أن بيع السلم معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع الذي يلتزم بتسليم البضاعة أو السلعة المعنية والمحددة والمضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم. (زروخي، بوعلاقة، و ختيري، 2020، صفحة 218) و حسب النظام 20-2020 هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسلم له آجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي". (بنك الجزائر، 2020، صفحة 09)

4.2.6. الاستصناع:

يقصد بعقد الاستصناع على أنه اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل ربما لم يتم انشاؤه بعد، على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقاً لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفاً (الكراسنة، 2017، صفحة 14). تم تعريفه في النظام 20-2020 بأنه عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنّع سلعةً ستُصنّع وفقاً لخصائص محددة ومتّفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين" (بنك الجزائر، 2020، صفحة 10).

4.2.7. حسابات الودائع:

تم تعريفها حسب النظام 20-2020 بأنها حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الإلتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معيّن، عند الطلب أو حسب شروط متّفق عليها مسبقاً" (بنك الجزائر، 2020، صفحة 11).

4.2.8. الودائع في حسابات الاستثمار:

هذه الودائع تمثل عقد اتفاق يقوم العميل بمقتضاه بإيداع مبلغ من المال لمدة معينة (سنة مثلاً) من طرف البنك الإسلامي لاستثماره في أوجه الاستثمار الحلال البعيدة عن الربا نظير جزء من الربح (المغربي، 2004، صفحة 130).

هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح " (بنك الجزائر، 2020، صفحة 12).

5. النظام الضريبي في الجزائر:

مر النظام الضريبي الجزائري بعدة إصلاحات كان أهمها إصلاح بداية التسعينات لكن في قانون المالية ل2022 و لغرض توسيع القاعدة الضريبية و زيادة التحصيل الجبائي كانت هناك تعديلات هامة مست عدة ضرائب.

يتكون النظام الجبائي الجزائري حاليا من الضرائب و الرسوم التالية: ضرائب مباشرة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة الجزافية الوحيدة، الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني، و ضرائب غير مباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك... سنحاول شرح أهم الضرائب المكونة للنظام الجبائي الجزائري:

1.5. الضريبة على أرباح الشركات:

الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة تفرض على أرباح الأشخاص المعنويين. (Tessa و Hammadou ، 2010 ، صفحة 76) تتميز بالخصائص التالية: ضريبة مباشرة، ضريبة تفرض على الأشخاص المعنويين، ضريبة نسبية، سنوية وتصريحية. سنقدم وعاء الضريبة على أرباح الشركات ومعدلاتها.

1.1.5. وعاء الضريبة على أرباح الشركات:

يشمل الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات من: الربح الصافي الناتج بين: النتائج المحققة من طرف المؤسسة: مبيعات، عائدات إستثنائية، ناقص الأعباء المتحملة في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة، تكاليف مالية، إهلاكات، ضرائب ورسوم مهنية....)

تجدر الإشارة الى ان الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات يخضع للقانون الجبائي بحيث توجد أعباء غير قابلة للحسم و أعباء قابلة للحسم والتي أدرجت في الربح المحاسبي.

فالربح الجبائي او الربح الخاضع للضريبة على ارباح الشركات هو الربح المحاسبي مضاف إليه الأعباء الغير قابلة للحسم (الاستردادات) ومطروح منه الأعباء القابلة للحسم (التخفيضات) (بوزيدة، 2007، صفحة 75).

2.1.5. المعدلات الضريبية الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات:

تدفع الضريبة على أرباح الشركات بالدفع التلقائي عن طريق التسبيقات بالنسبة للنظام التصريحي أو بالاقتطاع من المصدر.

-معدلات الدفع التلقائي: يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات في هذا الاطار كما يأتي (المديرية العامة للضرائب، 2019، الصفحات 12-13):

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.

- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري ، وكذا الأنشطة السياحية و الحمامات ، باستثناء وكالات الأسفار.

- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

2.5. الضريبة على الدخل الإجمالي:

بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991 تم تأسيس قانون الضريبة على الدخل الإجمالي. حيث تنص المادة الأولى من هذا القانون على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي" و يرمز لها IRG. من خلال ذلك نستنتج أن الضريبة على الدخل الإجمالي هي: ضريبة مباشرة، سنوية تقتطع سنويا من المداخل المحققة خلال سنة مدنية مع الإشارة إلى مداخل الأجور والمرتبات التي تقتطع شهريا، وحيدة، شخصية أي أنها تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين و شركات الأشخاص، تصاعدية و تصريحية. هذا العنصر يشرح مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي، معدلاتها و كيفية تطبيقها.

1.2.5. مجال تطبيق الضريبة :

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الطبيعيون و الذين يقيمون بصفة دائمة في الجزائر أو الذين تكون مصادر دخلهم جزائرية.

كما ان المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي هي: (المديرية العامة للضرائب، 2022)

الأرباح الصناعية و التجارية، الأرباح الغير تجارية، المداخل الفلاحية، المداخل الإيجارية الناتجة عن تأجير العقارات، ريع رؤوس الأموال و القيم المنقولة، الرواتب و الأجور، فوائض القيم عن التنازل عن العقارات المبنية و الغير مبنية.

2.2.5. الأساس الخاضع للضريبة: (المديرية العامة للضرائب، 2022)

المبلغ الإجمالي للمداخل الصافية الفئوية باستثناء المداخل الإيجارية و أرباح الأسهم الموزعة ناقص الأعباء القابلة للخصم.

3.2.5. معدلات و كيفية فرض الضريبة :

تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي بطريقة تصاعدية لكن يمكن أن تدفع في بعض الحالات عن طريق الاقتطاع من المصدر.

معدلات النظام الحقيقي: في قانون المالية 2022 تم الاعتماد على الجدول التصاعدي السنوي (سلم النظام الحقيقي) الجديد للضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للأرباح الصناعية و التجارية كالتالي:

الجدول رقم 01: سلم النظام الحقيقي للضريبة على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (بالدينار)
0%	لا يتجاوز 240.000 دج
23%	من 240.001 إلى 480.000
27%	من 480.001 إلى 960.000
30%	من 960.001 إلى 1.920.000
33%	من 1.920.001 إلى 3.840.000
35%	أكثر من 3.840.000

المصدر: (المديرية العامة للضرائب، 2022، صفحة 31)

3.5. الرسم على القيمة المضافة:

الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة، ضريبة حقيقية، ضريبة نسبية، تتوقف على آلية الخصم، ضريبة حيادية. تخضع لها العمليات ذات الطابع التجاري أو الصناعي و العمليات التي تنجزها البنوك، العمليات العقارية، عمليات البيع بالجملة، عمليات الإيجار، وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والأشغال العقارية.

1.3.5. الأساس الخاضع للرسم:

يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم: ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف و الحقوق و الرسوم ، بإستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاتها. (المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 23)

2.3.5. المعدلات المطبقة: (المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 13)

يطبق على الرسم على القيمة المضافة معدلين هما: معدل مخفض 9% و معدل عادي 19 % : يطبق على العمليات ، الخدمات و المنتجات الغير خاضعة للمعدل المخفض.

4.5. الرسم على النشاط المهني:

الرسم على النشاط المهني هو ضريبة مباشرة تطبق على رقم أعمال الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية و التجارية و الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات.

1.4.5. الأساس الخاضع للضريبة: (المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 09)

بالنسبة للخاضعين للرسم على القيمة المضافة: يتكون الأساس الخاضع للرسم على النشاط المهني من رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة، أما الغير خاضعين للرسم على القيمة المضافة فالأساس الخاضع يتكون من رقم الأعمال متضمن الرسم.

2.4.5. معدل الإخضاع الضريبي: (المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 09)

حاليا يتم تطبيق معدلين:

- يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 1.5%.
- يرفع هذا المعدل إلى نسبة 3% فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب. يستثنى من هذا الرسم نشاطات الإنتاج والمهن الحرة. (المديرية العامة للضرائب، 2022)

إضافة إلى الضرائب السابقة تفرض الضريبة الجزافية الوحيدة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8.000.000 دج وهي ضريبة نسبية، كما تفرض على التداول رسوم الطوابع والتسجيل ورسوم الاشهار زيادة على الرسم العقاري والرسم الداخلي على الاستهلاك...

6. المعالجة الجبائية للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

بلغت الضرائب التي دفعها بنك السلام الإسلامي في سنة 2021 قيمة 1192288 دج (بنك السلام، 2022)، شملت الضريبة على أرباح الشركات و الضرائب على الدخل و الرسم على القيمة المضافة بالإضافة الى ضرائب ورسوم أخرى. في النظام الجبائي الجزائري لا توجد ضرائب خاصة بالصيرفة الإسلامية لكن توجد بعض المواد التي تخص الصيرفة الإسلامية ببعض الامتيازات. لذا فالبنوك التقليدية تخضع لعدة ضرائب مثل البنوك الإسلامية، سنحاول تقديم كيفية تطبيق الضرائب وفقا للنظام الجبائي الجزائري على الصيرفة التقليدية و الصيرفة الإسلامية:

1.6. بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات:

سيتم في هذا المطلب تقديم كيفية تطبيق الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للبنوك التقليدية ثم بالنسبة للبنوك الإسلامية.

1.1.6. كيفية تطبيق الضريبة على البنوك التقليدية:

تطبق الضريبة على أرباح الشركات على نشاط البنوك التقليدية بنسبة 26% شخصية معنوية لان نشاطها خدماتي، كما أن الربح الخاضع للضريبة يشمل الربح المحاسبي أي الفرق بين إيرادات البنك و تكاليفه، إضافة إلى المصاريف التي يفرض القانون الجبائي ضمها إذا كانت غير قابلة للحسم مثل المصاريف خارج استغلال البنك والغرامات الجبائية. تدفع الضريبة عن طريق الدفع التلقائي أي بتصريح البنك ودفع التسبيقات ثم رصيد التسوية في الوقت المحدد.

2.1.6. تطبيق الضريبة على الصيرفة الإسلامية:

يطبق معدل 26 % بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات على الربح الخاضع للضريبة لكن في هذه الحالة هناك استثناءات حيث بعض الأعباء الغير قابلة للحسم لا تضاف إلى الربح الخاضع للضريبة، مثل مبالغ الغرامات والمنتجات التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية ، يتم توجيهها للأعمال الخيرية (المديرية العامة للضرائب، 2022). وفوائض القيمة المحققة من طرف البنوك عند التنازل عن عنصر من الأصول في إطار عقود التمويل في صيغتي المربحة والإجارة المنتهية بالتمليك.

2.6. الضريبة على الدخل الإجمالي:

تطبق الضريبة على الدخل الإجمالي في البنك التقليدي على أجور الموظفين و على الشركاء عن طريق الاقتطاع من المصدر و على فوائد الودائع.

أما بالنسبة للصيرفة الإسلامية فلا يمكن تطبيق الضريبة على المعاملات التقليدية للبنوك مثل الفوائد لأنها غير موجودة في البنك الإسلامي، يمكن تطبيقها فقط على الأجر إذا تعلق الأمر ببنك إسلامي، أما إذا كان تقليدي وله خدمات مصرفية إسلامية تتم طريقة تطبيق الضريبة كمايلي: (المديرية العامة للضرائب، 2022)

- إيرادات التمويل بالمشاركة معفية من هذه الضريبة.
- عوائد ودائع الاستثمار في إطار المالية الإسلامية معفية من الضريبة.
- فوائض القيم عند التنازل عن العقارات في إطار عقود المربحة و الإجارة منتهية بالتمليك معفي من الضريبة.
- مبلغ هامش الربح المحدد مسبقا في إطار عقد المربحة من أجل اقتناء مسكن ممول من المكلف يستفيد من تخفيض 25 % من المداخل العقارية في إطار الإيجار لغرض السكن.

3.6. الضرائب و الرسوم الأخرى:

في هذا العنصر سنتعرض إلى اختلاف تطبيق الضرائب و الرسوم بين الصيرفة التقليدية و الصيرفة الإسلامية بالنسبة للرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة و رسوم التسجيل و رسم الإشهار العقاري.

1.3.6. الرسم على النشاط المهني: (المديرية العامة للضرائب، 2022)

بالنسبة للبنوك التقليدية يطبق بنسبة 1.5 % على هامش ربح نشاطات البنك أما بالنسبة للمعاملات المصرفية الإسلامية فيطبق على هامش الربح في إطار عمليات المربحة بمعدل 1.5 %.

2.3.6. الرسم على القيمة المضافة:

يطبق الرسم على القيمة المضافة بمعدل 19 % على الخدمات المالية المقدمة من البنوك. بالنسبة لمعاملات الصيرفة الإسلامية:

- العمليات البنكية الإسلامية بصيغة المراجعة يتكون وعاء الرسم على القيمة المضافة من هامش الربح المتفق عليه مسبقا في العقد.
- العمليات المصرفية بصيغ المراجعة والاستصناع والإجارة المنتهية بالتمليك معفاة من الرسم على القيمة المضافة (قانون المالية التكميلي، 2021).
- عمليات الاقتناء المنجزة من طرف البنوك و المؤسسات المالية في إطار صيغة الإجارة بالتمليك معفية من الرسم على القيمة المضافة.

3.3.6. رسوم الطوابع ورسوم التسجيل ورسم الإشهار:

تطبق رسوم الطوابع ورسوم التسجيل على كل العقود والعمليات التي تقوم بها البنوك التقليدية بالإضافة إليها تفرض عليها رسم الإشهار العقاري بنسبة 1% من سعر المبنى حسب نوع العقد، أما بالنسبة للصيرفة الإسلامية تعامل من طرف القانون الجبائي كما يلي: (قانون المالية التكميلي، 2021)

- العمليات المتعلقة بنقل ملكية العقارات ذات الاستعمال السكني (السكنات لفائدة الخواص) المقتناة في إطار عمليات التمويل بصيغتي "المراجعة" و "إجارة منتهية بالتمليك" معفية من رسم نقل الملكية.
 - عمليات نقل ملكية التجهيزات او العقارات المهنية المتنازل عنها من طرف البنوك و المؤسسات المالية لفائدة المقرض المستأجر في اطار عقود "المراجعة" و "إجارة منتهية بالتمليك" معفية من حقوق التسجيل.
 - عملية تنقل ملكية العقارات لصالح الخواص المنجزة من طرف البنوك و المؤسسات المالية، من اجل الاستعمال السكني المقتناة في اطار عمليات التمويل بصيغة "المراجعة" كما ينص قانون المالية التكميلي معفية من رسم الاشهار العقاري.
- الجدول التالي يلخص الاختلافات في النظام الجبائي بين الصيرفة التقليدية و الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

الجدول رقم 02: الفرق بين جباية الصيرفة التقليدية و الصيرفة الإسلامية

الضرائب المفروضة	الصيرفة التقليدية	الصيرفة الإسلامية
الضريبة على أرباح الشركات	تفرض على الربح الجبائي المكون من الربح المحاسبي + الأعباء المعاد إدماجها- التخفيضات	تفرض على الربح الجبائي لكن مع استثناء الغرامات و الأعباء في إطار عمليات الصيرفة الإسلامية:
الضريبة على الدخل الإجمالي	تطبق الضريبة على الدخل الإجمالي في البنك التقليدي على أجور الموظفين و على الشركاء عن طريق الاقتطاع من المصدر و على فوائد الودائع.	كل الإيرادات معفية ما عدا: مبلغ هامش الربح المحدد مسبقا في إطار عقد المراجعة من أجل اقتناء مسكن.
الرسم على النشاط المفي	بالنسبة للبنوك التقليدية يطبق بنسبة 1.5% على هامش ربح نشاطات البنك	أما بالنسبة للمعاملات المصرفية الإسلامية فيطبق على هامش الربح في إطار عمليات المراجعة بمعدل 1.5%.

الرسم على القيمة المضافة	يطبق الرسم على القيمة المضافة بمعدل 19% على الخدمات المالية المقدمة من البنوك.	العمليات البنكية الإسلامية بصيغة المراجعة يتكون وعاء الرسم على القيمة المضافة من هامش الربح المتفق عليه مسبقا في العقد. الباقي معفاة من الرسم.
رسوم الطوابع و رسوم التسجيل	تطبق رسوم الطوابع و رسوم التسجيل على كل العقود و العمليات التي تقوم بها البنوك التقليدية	كل العمليات معفية من الرسوم.
رسم الإشهار العقاري	بالإضافة إليها تفرض عليها رسم الإشهار العقاري بنسبة 1% من سعر المبنى حسب نوع العقد.	عمليات التمويل بصيغة "المراجعة" معفية من رسم الاشهار العقاري.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوانين الجبائية 2021 و 2022 و قوانين المالية ل2021 و 2022

7. خاتمة:

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تقدما في ميدان الصيرفة الإسلامية بالرغم من أنها لا تزال في بداية الطريق. حيث بدأت بوضع نظام يحدد منتجات الصيرفة الإسلامية وذلك ما جعل من تبنيها من طرف البنوك التقليدية أسرع، وزاد الطلب عليها من طرف المواطنين لأنهم يحبذون عدم التعامل بالربا.

اختبار الفرضيات:

-بالنسبة لفرضية اختلاف المعاملات المصرفية و الإسلامية عن المعاملات المصرفية التقليدية فهي تظهر من خلال اعتماد الصيرفة الإسلامية على الشريعة الإسلامية في معاملاتها بالتالي فهي لا تتعامل بالفائدة مثل ما هو معمول في الصيرفة التقليدية، كذلك يختلفان في احتساب العوائد حيث أن عوائد الصيرفة التقليدية في الغالب تكون من الفوائد أما الصيرفة الإسلامية فهي تعتمد على عوائد من استثمارات حقيقية.

-أما فيما يخص الفرضية الثانية فصحتها تظهر في عدم وجود أي مواد تظهر منتجات الصيرفة الإسلامية مع الضرائب المفروضة عليها فهي تعامل بنفس المعاملة إلا إذا استثنينا وجود بعض الامتيازات والإعفاءات لصالح الصيرفة الإسلامية وهذا بسبب عدم وضوح القواعد المنظمة لها.

النتائج :

- تعتبر الصيرفة الإسلامية أداة هامة لحماية البنوك من المخاطر وأداة جذب لرؤوس الأموال كونها تلقى قبولا من المجتمع وكذلك فهي وسيلة لتمويل الاستثمارات ودعم التنمية.
- تختلف أرباح الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية لأن منتجاتها متنوعة وهذا ما أدى إلى توسع أصول البنوك الإسلامية في السنوات الأخيرة.
- النظام المحدد للصيرفة الإسلامية يحتاج لإعادة تنظيم الإطار التشريعي والقوانين المكمل له.
- النظام الضريبي في الجزائر غير مناسب للصيرفة الإسلامية نظرا لاختلاف منتجاتها وطبيعتها عن الصيرفة التقليدية. توجد بعض الاستثناءات من مواد القانون الجبائي في قوانين المالية ل2021 و

2022 والتي تخص الصيرفة الإسلامية وتبين إما إعفاؤها من الضرائب أو تحديد الأساس الخاضع وهذا لصعوبة فهم كيفية حساب ارباح منتجاتها وتنوعها.

التوصيات:

- ضرورة استكمال الإطار التشريعي و القانوني لنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- ضرورة إدراج مواد في القانون الجبائي لتوضيح أسس تحقيق الربح في الصيرفة الإسلامية حسب خصوصية كل منتج.
- تكوين العنصر البشري في البنوك أو الهيئات المالية العمومية في الصيرفة الإسلامية.

8. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم الكراسنة، 2017، البنوك الإسلامية : الإطار المفاهيمي و التحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات.
- اتحاد المصارف العربية، 2017، الصيرفة الإسلامية بين النمو و التفوق، يوليو، www.uabonline.org تاريخ الاسترداد 2022/12/25
- إكرام بن عزة، فتحي بن لدغم، 2018، مكانة الصيرفة الإسلامية و دورها في تفعيل النشاط المصرفي: تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، المجلد رقم 03 (العدد 01)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر
- بنك البركة، 2018، التقرير السنوي، <https://www.albaraka-bank.dz> تم الاسترداد بتاريخ 2022/04/10
- بنك الجزائر، 2020، النظام 2020-02 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، تم الاسترداد بتاريخ 2020/06/20.
- بنك السلام الجزائر، 2022، التقرير السنوي، <https://www.alsalamalgeria.com> تم الاسترداد بتاريخ 2023/02/05
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2021، قانون المالية التكميلي، الأمر رقم 07-21، يونيو.
- حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، وهالة عبدلي، 2020، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، واقع و تحديات، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، الصفحات 64-80، جامعة عباس لغرور، خنشلة، جوان.
- حميد بوزيدة، 2007، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- زين العابدين يسن بريمة أحمد، 2020، شرح لقياس و جباية حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية، (دراسة ميدانية على المصارف السودانية) ، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية و المالية، المجلد رقم 24، العدد 02، الصفحات 324-388.
- سماعيل عيسى / 2021، تصور نظام جبائي للصيرفة الإسلامية في ظل النظام الجبائي الحالي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الصفحات 66-74.
- صندوق النقد العربي، 2021، نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية، نوفمبر، <http://www.amf.org.ae/ar/pulications/nshrt-altmwil/nshrt-almwyl-alaslamy-gy-aldwl-alrbyt-aldd-althany> تاريخ الاسترداد 2022/12/25.

- صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 2022، نشرة التمويل الاسلامي بالدول العربية، رقم 24، <http://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/islamic-banks-conceptual-framework-challenges.pdf> الاسترداد 2022/12/25
 - عادل عبد الفضيل، 2007، الربح و الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، الإسكندرية ، مصر، نقلا عن عبدلي و اخرين 2020، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، واقع و تحديات.مجلة الحقوق و العلوم السياسية.خنشلة
 - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، 2004، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، بحث رقم 66، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، مكتبة الملك فهد.
 - فاضل مرشد حمدان محمود، 2005، المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية، كلية النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
 - فيروز زروخي، نورة بوعلاقة و وهيبة خيتري، 2020، أثر تطبيق الصيرفة الإسلامية في العالم العربي، المجلة المغاربية للإقتصاد و المانجمنت، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الصفحات 218-3018.
 - لنا محمد إبراهيم الخماش، 2007، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي و الزكاة، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
 - المديرية العامة للضرائب، 2019، النظام الجبائي الجزائري. تم الاسترداد من www.dgi.dz بتاريخ 2022/12/15
 - المديرية العامة للضرائب، 2022، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تم الاسترداد من www.dgi.dz بتاريخ 2022/12/15
 - ملاك سلوى، زايد رايح، 2021، واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 12، العدد 01، جانفي.جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ahmed tessa, Ibrahim Hammadou, 2010, La fiscalité de l'entreprise, pages bleues, Alger.